ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Economic and Social Conditions in Palestine between 1939-1945 AD

Prof.D.r Anas Abdel Khaleq Ayed

Tikrit University/College of Education for Human Sciences

Majid Rashid Ibrahim

Tikrit University/College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* : anas.a.aied@tu.edu.iq

***Keywords*:**
Palestine
conditions
social
Economic
population

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Feb 2022
Available online 29 Nov 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This practice represents an interactive co-evaluation activity among students, involving such elements as motivation, cooperation and collaborative work. It promotes meaningful learning experiences in a competitive environment. The goal of this activity is to examine topics which are explored during the semester through games that are created by students, as well as to promote holistic development and diversity through the investigation of a wide range of global cultures. Further, the activity seeks to enhance the internationalization of the pedagogic model that guides our collective educational philosophy. An empirical method of research is adopted in the current study which is based on observing students during an activity. Since the activity enhances students' creativity for a better contextualization of the country to be presented. It replaces the traditional way of testing (the written tests) and gives the students the opportunity to see the level of the acquired learning in an interactive and fun context

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.11.2.2022.17

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٥م

أ.د أنس عبد الخالق عايد/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

مجيد رشيد إبراهيم/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

تمتعت فلسطين بمناخ البحر المتوسط فهو مناخ معتدل، وتقسم فلسطين من الوجهة الطبيعية إلى الأقسام التالية: المنطقة الساحلية، المطقة الجبلية، مطقة الغور، منطقة بئر السبع، وقد تعرضت فلسطين لغزوات سلمية وحربية، بسبب مكانتها الدينية وموقعها الجغرافي المهم، عرفت فلسطين صناعات متعددة أكسبتها

شهرة إقليمية عالمية ومن الصناعات التي تفخر بها هي صناعة الصابون والأدوات المصنوعة من الخشب واشتهرت القدس بصناعة الأحذية وغزة بصناعات الفخار وكثرة معاصر الزيتون.

تأثر الاقتصاد الفلسطيني في فلسطين بالحرب العالمية الثانية وقل إنتاج الزراعة، إذ انخفضت كميات المنتجات المصدرة إلى الخارج متأثرة بقطاع طرق المواصلات العالمية وبالتالي قل إنتاجها مثل: الحمضيات والزيتون وعدد من المنتجات الزراعية زاد الطلب عليها مثل: الحبوب والخضار، وعدد من الفواكه، وامتهن أغلب عرب فلسطين الزراعة ويمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في فلسطين، وارتفع إنتاج المزارع الفلسطينية عام ١٩٤٤-١٩٤٥ إلى (٥٦%) عما كانت عليه عام ١٩٣٦، فان صافي أرباح عام ١٩٤٥ وصل إلى (ثلاثة ملايين)، ولكن الضراب حالة من دون التغير، ودون أحداث تراكم رأسمالي في الريف، وكذلك الاستيطان الذي قلل من الأراضي الصالحة للزراعة وانتشار المستوطنات اليهودية فيها، وزاد الأمور سوءاً، وكذلك تأثرت الصناعة خلال الحرب العالمية الثانية وتراجعت إلى مستويات حادة

الكلمات المفتاحية(فلسطين، أوضاع، اجتماعية، اقتصادية، سكان)

المقدمة

تقع فلسطين في الغرب من قارة آسيا بين خطي طول (١٥و٣٤و٣٢) شرقي غرينتش، وتتوسط مفارق الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وتصل بين البحر الأحمر والبحر المتوسط ومن الشمال لبنان وسوريا ومن الجنوب شبة جزيرة سيناء وخليج العقبة، تبلغ مساحة فلسطين حوالي (٢٧٠٠٩كم)، وهي تتمتع بمناخ البحر المتوسط فهو مناخ معتدل، وتقسم فلسطين من الوجهة الطبيعية إلى الأقسام التالية: المنطقة الساحلية، المنطقة الجبلية، منطقة الغور، منطقة بئر السبع، وقد تعرضت فلسطين لغزوات سلمية وحربية، بسبب مكانتها الدينية وموقعها الجغرافي المهم، عرفت فلسطين صناعات متعددة أكسبتها شهرة إقليمية عالمية ومن الصناعات التي تفخر بها هي صناعة الصابون والأدوات المصنوعة من الخشب واشتهرت القدس بصناعة الأحذية وغزة بصناعات الفخار وكثرة معاصر الزيتون، ومن المحتمل أن معظم القرى في فلسطين كانت تهدف إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الملابس والسجاد ومواد البناء الأخرى والطوب والفخاريات، كان الاقتصاد المحلي في فلسطين يتميز بنوع من الاكتفاء الذاتي، وقاموا بتصدير الفائض من منتجاتهم إلى البلدان المجاورة، وكانت مدينة الخليل نقطة استقطاب القوافل القادمة من مصر ونجد، وتعدَّ تجارة غزة هي الأهم لفلسطين، وذلك لكونها من محصول الحنطة، وكذلك اشتهرت يافا بإنتاج الفواكه والخضروات، أما التجارة البحرية فكانت تتم عن طريق مينائي عكا ويافا، وكانت أهم الموانئ المتعاملة مع فلسطين هي: الموانئ المصرية والأناضول، وكانت هناك تجارة داخلية وخارجية والصادرات بلغت (١٠ مليون جنيه)، وبلغت الواردات (٣٦ مليون جنية) فكان الميزان

التجاري فيه عجز بمعدل يقدر بـ (٢١ مليون جنيه) أي ما نسبته (٤٣%) وسدد ذلك العجز من رؤوس الأموال الوافدة من المهاجرين والسياح في البلاد من أموال
وغير ذلك.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في فلسطين بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٥م:

١- الزراعة في فلسطين بين عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٥م:

اتبعت بريطانيا خلال الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٠م، سياسة هدفت إلى الضغط على الاقتصاد الفلسطيني، من أجل تحقيق الحلم اليهودي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين, وعملت على خنق الاقتصاد الفلسطيني ودعم الاقتصاد اليهودي وجعل المنتجات الفلسطينية سوقاً لاستهلاك الجيش البريطاني, وقُسّم الاقتصاد الفلسطيني على قسمين, قسم يهودي مارس أعمال التجارة والخدمات ويستفاد منه أحياناً الاقتصاد الفلسطيني وقسم فلسطيني الذي مارس التجارة على نطاق ضيق وقام بتصدير عدد من المنتجات الزراعية إلى اليهود.

تمتاز فلسطين بأنها بلد زراعي منذ القدم، وتحتل الزراعة فيها جانباً مهماً، وساعد على ذلك خصوبة تربتها والمياه المتوفرة والأمطار والمناخ المعتدل، وتتعدد الأقاليم المناخية في فلسطين مثل: الإقليم المتوسطي الرطب وشبه الرطب والإقليم الصحراوي الجاف وشبه الجاف، وأدى ذلك إلى تنوع الزراعة الطبيعية في فلسطين ومحاصيلها الزراعية, وتطل فلسطين على البحر المتوسط، ومنحها ذلك أمطاراً متوسطية، أما الأراضي الزراعية فهي تتركز في المنطقة الساحلية المحاذية للبحر المتوسط والسهول الداخلية مثل سهل مرج ابن عامر وسهل الحولة[١].

وتميز الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، وعمل بها حوالي ثلثي السكان في ذلك القطاع، وقد عانى المزارعون الفلسطينيون من صعوبات عديدة ولعل أهمها نقص المياه وانجراف التربة وتملحها، أما في المرتفعات الجبلية فقد تركزت الأراضي الزراعية في شمال النقب, واهتم الفلسطينيون بالزراعة وأولوها اهتماماً كبيراً، لكنها مثل أي قطاع تتأثر بالعوامل والظروف، ونتيجة للأطماع الاستعمارية البريطانية والصهيونية لتحقيق فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين, وقد أعلنت بريطانيا دعمها الكامل للصهاينة، وأدى ذلك إلى تدفق اليهود إلى فلسطين، وأدى إلى استغلال أكبر للأراضي الزراعية فيها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وازدياد معدلات الهجرة اليهودية من جهة ثانية، وشهدت الزراعة في فلسطين نمواً كبيراً نتيجة استخدام الفلاح الفلسطيني للوسائل الحديثة في الزراعة، واهتمامه بتطوير الزراعة[٢].

ولم تحظ الزراعة في فلسطين بأي دعم للتطور، واي تقدم حققتهُ الزراعة كان بمحض جهود واهتمام الفلاح الفلسطيني، إذ دأبت بريطانيا إلى تقسيم فلسطين إلى منطقتين، منطقة يهودية ومنطقة عربية, الأولى حظيت بالدعم الحكومي وكانت مرتبطة بمؤسسات متطورة توفر الخدمات الفنية والمالية وتستند لمخطط زراعي واضح، أما المنطقة الثانية فلم تحظ بأي دعم, ولعل أكبر مؤثر على الزراعة في فلسطين

كان ارتباط الأرض الفلسطينية بقضية الصراع العربي الصهيوني واستمرار الدعم البريطاني للسياسة الصهيونية في الاستحواذ على الأراضي الفلسطينية واستيطان المهاجرين اليهود فيها[٣].

أ- **زراعة الحمضيات والفواكه:** تطلُّ فلسطين على البحر المتوسط، وتمتاز بمناخ معتدل، وقد تركّزت زراعة الحمضيات في المنطقة الساحلية لفلسطين، وحازت الحمضيات على أهمية كبيرة ضمن المحاصيل الزراعية الفلسطينية، وأهم أنواعه البرتقال والليمون الذي تميز بنوعه الفاخر من حيث رائحته العطرة وطعمه المميز[٤], وتركزت زراعة البرتقال في فلسطين في يافا من الشمال والشرق والجنوب، وقد امتلك المزارعون الفلسطينيون أراضي أوسع من أراضي اليهود وأفضل نوعاً، وتحتل الحمضيات المرتبة الأولى من المحاصيل الفلسطينية، وصدر بكميات كبيرة واستهلك عالمياً[٥], وقد استفادت بريطانيا كثيراً من زيادة الإنتاج الفلسطيني للحمضيات ومن تصديره، فقد كانت المشتري الأول لتلك الثمار[٦].

شهد الإنتاج الزراعي الفلسطيني للحمضيات انخفاضاً في مدة الصراع العسكري والثورات العربية والأحداث العالمية، ومطلع عام ١٩٣٩م بدأ يرتفع إنتاج فلسطين للحمضيات وذلك بعد انخفاض وتيرة الثورات وازدياد مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات[٧], ولم يكد يتحسن إنتاج الحمضيات في فلسطين حتى نشبت الحرب العالمية الثانية وأدت إلى تراجع زراعة الحمضيات بشكل كبير، بسبب انقطاع المواصلات وتوقف تصديره إلى أوروبا، ونقص الأسمدة، وانخفاض مساحة زراعته، وأدى ذلك على قلة الإنتاج من الحمضيات المعدة للتصدير، إذ كان محصول عام ١٩٤١م أقل من النصف، وتم مصادرة ما تبقى من المحصول للاحتياجات العسكرية والمدنية للجيش البريطاني[٨].

وقامت حكومة الانتداب عام ١٩٤١م بتأسيس مجلس لتنظيم الاهتمام بالقروض المقدمة للمزارعين لإعادة تنشيط زراعة الحمضيات وتنظيمها وتأمين غراس جديدة ومكافحة آفات الحمضيات، وذلك لأن الفوائد من تلك الزراعة سوف تعود بالفائدة ليس فقط على المزارعين العرب وإنما اليهود أيضاً حيث تواجد أعداد من المزارعين اليهود في منطقة تل الربيع القريبة من يافا, وعلى الرغم من كل سياسة بريطانيا للاهتمام بزراعة الحمضيات إلا أنها لم تفلح في إنقاذ تلك الزراعة، إذ تم في الحرب اقتلاع الأشجار وتخريبها وهجرها أصحابها.

وهكذا فقد أثّرت الحرب العالمية الثانية سلباً على زراعة الحمضيات[٩], وانتشرت في فلسطين زراعة عدد كبير ومتنوع من الأشجار المثمرة مثل التفاح والعنب والبطيخ والتين.

ب- **زراعة الزيتون:** عدُّ الزيتون من الأشجار القديمة والتي تعود إلى آلاف السنين، وقد انتشر بشكل كبير في حوض البحر المتوسط، إذ يناسبهُ المناخ المتوسطي الماطر والمعتدل، ووُجد الزيتون في جميع أنحاء فلسطين، سواء سهولها وهضابها وجبالها حتى أصبح الزيتون رمزاً لفلسطين وعروبتها وصمودها, أما زراعة الزيتون في فلسطين فهي تتركز في سلسلة جبل القدس ونابلس، وأطراف السهل الساحلي الشرقي ومدينة الخليل[١٠].

واحتلّ المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج والمساحة في فلسطين، وهو محصول مهم بعد الحمضيات والقمح، وتأتي أهمية الزيتون لكونه مادة غذائية أساسية للإنسان، فضلاً عن كونه مادة خام يتم الاعتماد عليها في الصناعة، وخاصة صناعة الصابون، واستخرج الزيت من الزيتون, وتمّ قطع الكثير من أشجار الزيتون في فلسطين، خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وتمّ استخدامها كوقود للقطارات، ولكن تم تعويض الخسارة وزراعة أشجار جديدة، إذ عادت زراعة الزيتون إلى أوجها وتقدّمها، لكن أسعاره المتدنية لم تسمح للمزارعين بتطوير زراعته، وبالرغم من كونه شكّل حوالي ٨٠%، من المساحة المزروعة، وتمّ حظر تصدير الزيتون، بسبب ارتفاع الأسعار، وبلغ أدنى نسبة له عام ١٩٤٤م، ومن ثم بدأ الارتفاع تدريجياً أواخر الحرب العالمية الثانية(١١)، ومن ثمّ اتخاذ خطوات إيجابية لتحسين زراعة الزيتون وتصديره، وبالاهتمام بنظافة العصارات وتحسين ظروف قطاف ثماره وعصرها، لأسباب تتعلق بزيادة القيمة الغذائية، وكانت زراعة الزيتون مثلها مثل زراعة الحمضيات، وقد تأثرت سلباً بظروف الحرب إذ إنها تعتمد على التصدير الذي توقف لظروف الحرب.

ت- **زراعة الحبوب:** تركّزت زراعة الحبوب في فلسطين، وانتشرت بشكل كبير ولعلّ أهمها القمح والشعير والذرة البيضاء والسمسم والعدس والحمّص والفول، واعتمد الفلسطينيون في زراعة الحبوب على الأمطار، وكانت زراعة الحبوب زراعة قديمة وتحمل الصبغة العربية، إذ شارك فيها المزارعون العرب الفلسطينيون بنسبة كبيرة، في حين كانت مساهمة اليهود في تلك الزراعة ضئيلة ولم تتجاوز النسبة ٥%(١٢).

وخلال سنوات الانتداب البريطاني، لم تتطور زراعة الحبوب في فلسطين، وجاء في مقدمة الحبوب زراعة القمح بالنسبة لكمية الإنتاج، ويأتي بعدهُ الشعير ثم الذرة(١٣)، وشملت زراعة القمح حوالي ثلث الأراضي المزروعة للحبوب، وزُرع في جميع مناطق فلسطين، في السهول والهضاب مثل مرج ابن عامر وسهول غزة وبئر السبع وبعض السهول الداخلية(١٤)، أما زراعة الشعير فقد زُرع في المناطق الأقل مطراً وخصوبةً، ولاسيما في مناطق الشمال إذ تقل الأمطار، أما الذرة فتركزت زراعتها في جميع أنحاء فلسطين كونها لا تتطلب شروط صعبة، وزُرع السمسم في شمال فلسطين وتحتاج زراعة السمسم إلى أمطار شتائية كثيرة(١٥).

ومنذ مطلع الثلاثينات شهدت زراعة الحبوب في فلسطين تصاعداً كبيراً، حتى وصل إلى نسبة ٨٠%، من الإنتاج الزراعي في فلسطين، وفي عام ١٩٣٩م بدأ بالتراجع بسبب انخفاض المساحة المزروعة إلى الثلث، ولما بدأت الحرب توقفت المواصلات، وأجبر ذلك حكومة الانتداب على توفير الإنتاج الزراعي محلياً، ليتم استهلاكه من قبل القوات العسكرية البريطانية المرابطة في فلسطين، لذلك سعت الحكومة إلى الاهتمام بزراعة الحبوب، فقد بدأت بتقديم القروض للفلاحين، وأدى ذلك إلى زيادة معدلات الإنتاج خدمةً لمصالحها(١٦).

تمّ الاهتمام بزراعة الأراضي في فلسطين، بعلف الحيوانات عام ١٩٤٤- ١٩٤٥م، وزُرع بمساحات كبيرة، إذ تمّ زراعة البرسيم والشوفان والجلبان والذرة الصفراء، وتضاعفت أسعار الحبوب ثلاث مرات خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك ما جعل حكومة الانتداب تلجأ إلى فرض الرقابة على الأسعار، وحاول العرب إخفاء الأرقام الصحيحة لمبيعاتهم، في الوقت الذي عجزت فيه دائرة الزراعة عن إعطاء أرقام إحصائية دقيقة، وكل ذلك أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال الحرب[١٧].

ث- **زراعة الخضار**: ساعد مناخ فلسطين المعتدل على زراعة الخضروات، إذ انتشرت بشكل كبير في أرجاء فلسطين، وتنوعت أسواق الخضار، واستطاعت فلسطين أن تحقق الاكتفاء الذاتي من زراعة الخضار[١٨].

وتركزت زراعة الخضار في السهول الساحلية الدافئة، حول يافا والرملة ووادي الأردن والقدس[١٩]، وتنوعت الخضار في فلسطين مثل: الباذنجان والبامية والثوم والبصل والكوسا والخيار والملفوف والقرنبيط والخس والبندورة والبطاطا والتي تم إدخال زراعتها إلى فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية عن طريق استيراد البذار من بريطانيا، وتمّ إدخال زراعة الهليون والفطر[٢٠]، وحققّ المزارعون الفلسطينيون ازدهاراً كبيراً في مجال زراعة الخضروات، وحققوا الاكتفاء الذاتي والإنتاج الكبير كمّاً ونوعاً، وذلك ما خلّصهم من منافسة المستورد، وما لبثت معدلات الإنتاج للخضروات أن ارتفعت، ودعمتها حكومة الانتداب البريطاني، وحققت زراعة الخضروات إنجازات كبيرة صيفاً وشتاءً، وأنتجت مصلحة الزراعة بذار الخضار بكميات كبيرة[٢١]، وخلال المدة من عام ١٩٣٦-١٩٤٥م، ازدادت المساحة المزروعة بالخضروات مع ارتفاع كمية الإنتاج[٢٢].

ج- **زراعة التبغ:** شهدت زراعة التبغ اهتماماً كبيراً لدى المزارع الفلسطيني، وقد دخلت زراعة التبغ إلى فلسطين من لبنان، وذلك في عهد السلطان العثماني أحمد الأول عام ١٦٠٣م، ولم يُحسن العثمانيون تطوير زراعة التبغ واستثمارها، فقد فرضوا ضريبة عالية على زراعتها بنسبة ٢٥%.

ساعدت طبيعة الأرض الفلسطينية والمناخ على قيامها، إلا أنها مُنعت خلال سيطرة العثمانيين على فلسطين، وذلك بسبب احتكار شركة الريجي لصناعة التبغ[٢٣], أما في عهد الانتداب فتم إلغاء ذلك الاحتكار مما أدى إلى زيادة إنتاج التبغ، مما أدى إلى زيادة إنتاج التبغ، وتركزت زراعة التبغ في فلسطين في مرتفعات عكا وصفد ومرتفعات الكرمل، وتمّ استهلاك الإنتاج محلياً، وقد سعت الحكومة البريطانية لزيادة الإنتاج لاحتكاره من جهة ولسد حاجات جيشها من جهة ثانية, وبعد تطور زراعة التبغ في فلسطين، غيّرت بريطانيا من سياستها الداعمة وذلك حتى لا يتطور الاقتصاد الفلسطيني، فشجعتها بشكل محدود بشكل لا يسمح لها بالتطور إلا لسد الاحتياجات البسيطة[٢٤],وأصدرت بريطانيا عام ١٩٢٥م، قانون نظمّ زراعة التبغ والصناعة الناجمة عنها، مما أدى إلى ازدياد المساحات المزروعة بالتبغ من (١٨٠٠) دونم إلى (٨٠٠٠) دونم عام ١٩٢٦م. واستمرت سياسة الانتداب البريطاني حتى مطلع الثلاثينات بإعاقة تصدير التبغ الفلسطيني، واستيراده من الخارج وإغراق الأسواق المحلية به، مما أدى

على تراجع زراعته، وشهدت زراعة التبغ في فلسطين مطلع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م تراجعاً ملحوظاً، بسبب سياسة الانتداب البريطاني، بتكديس كميات كبيرة من الإنتاج وعدم تصديرها، وإغراق الأسواق المحلية بالتبغ الأجنبي المصنّع والخام، وأدى ذلك إلى دخول زراعة التبغ العربية في أزمة خانقة بعد الحرب[٢٥].

٢- الصناعة في فلسطين بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٥م

يشكّل اقتصاد الدولة أحد أهم عناصر قوّتها، إذ تُقاس قوة الدول بقوة اقتصادها، ومدى تطور فروع الاقتصاد من زراعة وصناعة وتجارة، فلا يمكن لأي دولة أن تنشأ وتستمر من دون اقتصاد قوي يحميها، ويوفّر الأمن والحماية لسكانها ويضمن لهم شرف الحياة المتكاملة والاكتفاء من النواحي كافة, وأخذت ملامح الاقتصاد في فلسطين أشكالاً متعددة، وخضعت لظروف مختلفة، أبرزها كانت إعلان بريطانيا الانتداب على فلسطين في عام ١٩٢٠م، وذلك ما فرض مرحلة جديدة خضع لها اقتصاد فلسطين في تلك المدة[٢٦].

أسهم تدفق اليهود بأعداد كبيرة إلى فلسطين إذ عُدّ أبرز العوامل التي غيرت التوزع السكاني في فلسطين، وكما هو معروف فإن السكان عنصر مهم من عناصر الاقتصاد, وخلال المدة الواقعة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٩م، فإن الاقتصاد الفلسطيني قد حقق معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي بالنظر إلى مؤشرات التجارة الخارجية وعائدات الحكومة[٢٧].

ازدادت الإيرادات العامة بحوالي ستة أضعاف، وبلا شك يعود ذلك إلى الهجرة اليهودية وكمية التحويلات المالية التي بدأ المجتمع اليهودي في فلسطين بالتأسيس لها، والتي أدت إلى تحسين مستوى معيشته، مقارنةً بالمجتمع العربي الذي عاش في ضنك ومشقة وفقر مدقع, في الوقت الذي شهد فيه المجتمع العربي تراجعاً كبيراً في الاقتصاد الفلسطيني في منتصف العشرينات وحتى مطلع الثلاثينات قد شهد تطوراً وذلك يعود إلى الموجات اليهودية المتتالية التي أسهمت في تطويره وتقدمه[٢٨], ولعل وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا وتشجيعهم للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ما زاد عدد اليهود إلى ثلث سكان فلسطين، وازدياد قوة اقتصادهم, نجح الصهاينة خلال تلك المدة ببناء اقتصادهم ودعمه، مستغلين تدفق الجماعات اليهودية وتدفق رأس المال من الخارج، وترافق ذلك مع تصاعد ملكية الحركة الصهيونية للأرض، ونشوء المؤسسات الصناعية والمالية اليهودية[٢٩], في حين عانى القطاع الزراعي الفلسطيني من تراجع ملحوظ خلال مطلع الثلاثينات، متأثراً بالظروف الاقتصادية العالمية، ولا سيما ما يتعلق بانخفاض مستوى أسعار السلع الزراعية, وبدأت ملامح الاقتصاد الفلسطيني بالتغير منذ عام ١٩٣٢م حتى عام ١٩٣٩م تشهد تحولاً هيكلياً، إذ أنجز اليهود في تلك المدة البناء التحتي للاقتصاد اليهودي وهيأت لمرحلة الانطلاق نحو إقامة المؤسسات في الدولة[٣٠], ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، فإنها تركت أثراً على الاقتصاد الفلسطيني وعلى حركة التجارة وقطاع الصناعة في فلسطين, وقد تم دمج الاقتصاد في فلسطين مع النظام العسكري البريطاني المتواجد في المنطقة العربية، ضمن إطار التعبئة

الهادفة إلى تقليص الاعتماد على الواردات من الخارج، وتأمين المنتجات الاستهلاكية للسوق الإقليمية، وقد أخضعت بريطانيا الاقتصاد الفلسطيني وأرهقته لتأمين الاحتياجات العسكرية للجيش البريطاني[٣١].

ومن أهم الصناعات التي قامت في فلسطين بين عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٥م:

أ- **صناعة الصابون:** تشتهر فلسطين بزراعة الزيتون بكميات كبيرة، وإنتاج الزيوت، والزيت هو المصدر الأساس لصناعة الصابون، وهي من الصناعات الكيماوية اليدوية، إذ يتم تجميع الزيوت غير الصالحة للأكل لصنع الصابون منها، وهي صناعة عربية قديمة، واشتهرت فيها فلسطين، وامتلك العرب مصابن يدوية عام ١٩٣٣م، وقُدّرت حوالي ٧٠% من المصانع، وجاءت نابلس ثم يافا والرملة من أهم المدن الفلسطينية المصنّعة للصابون[٣٢], وشهدت المصابن الفلسطينية في أواخر عهد الانتداب تطوراً كبيراً من الناحية الفنية، إذ تمّ استبدال التقنية اليدوية بالتقنية الميكانيكية وإدخال الآلات الحديثة، وشمل التطور أيضاً شكل قطعة الصابون ووزنها، وحققت فلسطين من إنتاج الصابون ما يكفي من حاجة السوق المحلي، ومن ثم تصدير الفائض من إنتاج الصابون للبلاد العربية المجاورة، وأصبحت صناعة الصابون الأكثر أهمية في فلسطين من حيث الإنتاج والتصدير[٣٣], تميزت صناعة الصابون في فلسطين بالتقدم والتطور، إلا أنها عاشت أزمة خانقة مطلع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م، وذلك جراء مزاحمة الزيوت اليهودية من جهة، وفرض القيود الجمركية المصرية من جهة أخرى، والتي كانت تشكل السوق الخارجية الرئيسة لتصدير الصابون الفلسطيني[٣٤], وما لبثت نتيجة لتلك الظروف أن انخفضت عدد مصانع الصابون وتراجع إنتاجها، إلا أنها عادت للانتعاش وفي عام ١٩٤٣م، عادت المصانع في فلسطين لإنتاج الصابون بكميات كبيرة، مما ساعد على فتح أسواق جديدة لتصدير الصابون الفلسطيني

وكان أهمها إيران والعراق[٣٥].

ب- **صناعة الزجاج:** تميزت صناعة الزجاج في فلسطين بالعراقة والأصالة، إذ إنها عبّرت عن التراث الفلسطيني القديم[٣٦]، وتخصصت عائلات عديدة في صناعة الزجاج، واستعمل أهل فلسطين الرمل المكي في تلك الصناعة والذي توفر بكميات كبيرة على ساحل فلسطين بين قيسارية وعكا، واستعملوا الزجاج في صناعة المرايا، والتي تميزت فيه مدينة أريحا التي ذاع صيتها في صناعة المرايا، بقول الرحالة المقدسي (أجود المرايا ما عُمل بأريحا)[٣٧]، وفي العصر الحديث توافرت في فلسطين الأسباب لقيام تلك الصناعة من مواد خام وأيدي ماهرة، أما في عهد الانتداب البريطاني فقد تراجعت أعداد المصانع، وما لبثت بريطانيا أن زادت من اهتمامها بصناعة الزجاج دعماً للجيش البريطاني, وتفرّدت مدينة الخليل بصناعة الزجاج، وازداد الإنتاج وأصبح فائضاً عن حاجة السوق المحلية، وشاركت مدينة الخليل بعدة معارض ونالت إعجاب الجماهير, وساهمت عائلة نبروخ في رومانيا بتأسيس معامل للصناعة في الخارج[٣٨], أما في يافا فقد تم تأسيس مصانع للزجاج مطلع عام ١٩٣٩م، وكان عددها أربعة مصانع، بعد أن كانت محصورة في الخليل، وفي عام ١٩٤٥م عانت

صناعة الزجاج من ازدياد منافسة اليهود لها، وبالرغم من ذلك بقيت الصناعة محافظة على رونقها ومتانة صناعتها وشهرتها(٣٩).

ت- **صناعة النسيج والملابس:** تمثّل صناعة النسيج والملابس حرفة قديمة امتاز بها أهل فلسطين، واسُتخدمت فيها أدوات بسيطة وتنوعت تلك الصناعة فهي تشمل الحياكة، وصنع السجاد وصنع المنسوجات الصوفية والخيام وجميع أنواع الملبوسات, وتركزت صناعة النسيج والملابس في عدد من المدن الفلسطينية ولعل أهمها عسقلان وغزة(٤٠)، ونتيجة للتطور الاجتماعي الحاصل وتأثر السكان بالطريقة الغربية في اللباس، فقد تغيرت أذواق الناس، وباتوا يطلبون الملابس على الطرق الحديثة، وأدى ذلك إلى صناعة النسيج، وتشمل غزل القطن وحياكته، وفي البداية استحوذ اليهود على صناعة النسيج، وما لبث أن ظهرت المصانع بأيدي عربية في القدس ويافا ونابلس وغزة، لإنتاج المنسوجات وبلغ عدد تلك المصانع (٦٥) مصنعاً قبل قيام الحرب العالمية الثانية, وحققت تلك المصانع تقدماً في كمية الإنتاج الذي ارتفع من (٤-٣٥%) في مجال المنسوجات(٤١).

وبعد تراجع شهدتهُ صناعة المنسوجات، ما لبثت أن عاد إليها الانتعاش مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وذلك لتأمين الملابس الخاصة بالجنود، فتمّ إنشاء مصانع عربية جديدة، لتحقيق زيادة الإنتاج واحتلت صناعة الملابس المرتبة الأولى من حيث عدد المحلات وكمية الإنتاج وعدد الورش(٤٢)، وتمكّنت صناعة النسيج العربية من إنتاج جميع أنواع المنسوجات من قطنية وصوفية وحريرية، وكان الاهتمام واضحاً بتلك الصناعة، وعندما زادت أسعار الأقمشة تمّ توزيع أقمشة جديدة وبسعر مناسب، وفرض ذلك زيادة في عدد العمال، وكانت تلك الورش أقرب لأرباب الحرف منها للمصانع الكبيرة(٤٣), وعندما رأت بريطانيا التطور الحاصل في صناعة النسيج والملابس في فلسطين، قامت بمحاربتها وذلك عندما كان الفلسطينيون يرسلون في طلب الأقمشة، فتقوم بريطانيا بمصادرتها ومنحها لليهود، كخطة منها لتقييد تلك الصناعة وإجهاضها(٤٤).

ث- **صناعة الجلود:** ترتبط صناعة الجلود بتوفر أعداد كبيرة من المواشي، وتعود صناعة الجلود والدباغة في فلسطين إلى مئات السنين، وقد شهدت مدينة الخليل بناء ثلاث مدابغ مطلع الثلاثينات(٤٥).

وتشمل الدباغة صناعة الأحذية وحقائب اليد(٤٦)، وقد انخفضت نسبة ملكية العرب عن اليهود بانخفاض بسيط، وفي عام ١٩٣٩م ازداد عدد المصانع من (١٢-٥٨) مصنعاً عام ١٩٤٢م، وكان إنتاجها (٣٥٠٠) طن، نصفها للعرب ونصفها لليهود(٤٧).

ج- **صناعة الأغذية:** تعددت صناعة الأغذية في فلسطين، وكان اعتمادها الأساسي على الموارد الزراعية التي تُزرع في فلسطين، ووُجد في فلسطين حوالي مئة ألف أسرة عملت في الصناعات الغذائية، ولعل أهمها صناعة المربيات، وحفظ الخضروات والفواكه، وصناعة البسكويت والحلوى والشوكولاتة والأجبان والمعكرونة والزبدة والسمن(٤٨).

امتلك العرب الفلسطينيون عدداً كبيراً من مصانع الأغذية، واحتلت صناعة الأغذية المرتبة الأولى من حيث عدد المصانع والعمال, وفي مطلع عام ١٩٤٠م، بدأ الفلسطينيون يتجهون للاستفادة من فائض الإنتاج من الفواكه، والذي لا يمكن تصديرها مثل الفواكه الحمضية، واستعمالها في صناعات ثانوية، أي تحويل الحمضيات بطرق ثانوية جديدة إلى مواد استهلاكية مطلوبة، وذلك بعد التدهور الذي أصاب زراعة الحمضيات في فلسطين[٤٩], وارتأى أصحاب المعامل إلى تحويل الفائض من الحمضيات إلى عصائر وفواكه مجففة، وعُقد مجلس للحمضيات عام ١٩٤١م، كانت الغاية منه تطوير صناعة الأغذية، وتمّ الإعلان في ١٥ نيسان ١٩٤٢م، في الإذاعة المحلية عن تخفيض الضريبة المفروضة على بساتين البرتقال في الأرياف الفلسطينية، وأبدت الحكومة استعدادها لتقديم قروض من البنوك وضمانها، وذلك بهدف تطوير وتوسيع صناعة الحمضيات[٥٠], وبالفعل تمّ نجاح جميع الخطوات لتوسيع صناعة الحمضيات وتطويرها، وتمّ تصدير (١٠٥٠) طن، إلى بريطانيا بين عامي ١٩٤٤-١٩٤٥م، وقد لاقت صناعة الأغذية وخاصة صناعة العصائر من الحمضيات وتجفيف الفواكه رواجاً واسعاً وحققت أرباح جيدة جداً، واحتلت المرتبة الثالثة ضمن الصناعات في فلسطين، ويبدو أنها شكلت الجانب المشرق الإيجابي للصناعة في فلسطين إبان الحرب العالمية الثانية[٥١].

ح- **الصناعة المعدنية:** وتشمل الصناعة المعدنية صناعة الحديد وصناعة أغراض التشييد والآليات والماكينات المختلفة، وصناعة الأنابيب الخاصة بالزراعة والري والصناديق الحديدية، وتركزت معظم الصناعات المعدنية بأيدي اليهود، وكانوا يستوردون المواد الخام اللازمة لها من الخارج وبتكاليف باهظة.

وقد ساهمت الحماية الجمركية والإقبال على شراء الأنابيب المعدنية بازدهار تلك الصناعة وتطورها[٥٢]، وازداد عدد المصانع في فلسطين وأصبحت تقارب عدد المصانع اليهودية[٥٣].

خ- **صناعة الأخشاب:** تشتمل صناعة الأخشاب على صنع أثاث البيت والأبواب والشبابيك وغيرها من لوازم البيت، ونتيجةً لكثرة إنتاج الحمضيات في فلسطين، فقد كثر الطلب على صنع صناديق خشبية للحمضيات، واستعمل الخشب في صنع الرموز الدينية وأدوات الزينة, وبرع في تلك الصناعة أهالي القدس وبيت لحم، وصنعوا المسابح والصلبان التي بيعت للسياح الوافدين إلى الأماكن المقدسة[٥٤], وظهرت معامل تقوم بدهن الأثاث وكان اليهود يشكّلون نسبة كبيرة من عمالها، أما المصانع العربية فقد تركّزت في يافا وحيفا، وبلغت نسبة

المعامل العربية ٦٧% من المحلات والمعامل الموجودة في فلسطين[٥٥].

د- **صناعة التبغ:** تركزت معامل لصناعة التبغ في حيفا وكانت أهم تلك المعامل معامل شركة فرمان ومعامل دك ومعامل سلطي، وكانت بأيدي العرب، ووُجدت بعض المعامل الصغيرة في مدينة الناصرة, اعتمدت تلك الصناعة على التبغ المستورد، وكانت كمية الإنتاج كافية للطلب المحلي، وتسد حاجات السوق المحلية، ولم تشهد تلك الصناعة أي تطور منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية

عام ١٩٣٩م، حيث كان في فلسطين خمسة معامل، أما التطور الحاصل في تلك الصناعة كان بزيادة الإنتاج واستيعاب تلك المعامل، وزيادة دخلها فقط[٥٦].

ذ- **صناعة الدقيق:** تشمل صناعة الدقيق طحن الحبوب، مركزاً مهماً بين صناعات المواد الغذائية، ومن أكبر المطاحن الصهيونية في فلسطين مطاحن فلسطين الكبرى, وبحلول عام ١٩٢٦م، بلغ حجم رأس المال المستثمر في مطاحن فلسطين الكبرى (١٢٥) ألف جنيه إسترليني، وعدد العاملين فيها عام ١٩٢٩م، أكثر من (١٠٠) عامل[٥٧], وألقت حكومة الانتداب البريطاني الضريبة الجمركية المفروضة على القمح الأجنبي، وتمّ إغراق الأسواق الفلسطينية بالقمح الأجنبي، وأصبح طن القمح يُباع في عام ١٩٣٠م، بسعر (٦) جنيهات[٥٨].

٣- التجارة في فلسطين بين عامي ١٩٣٩- ١٩٤٥م:

تحتلُّ التجارة المرتبة الثالثة ضمن الاقتصاد الفلسطيني بعد الزراعة والصناعة، وتمتاز فلسطين بموقعها الاستراتيجي الهام، فهي تتوسط قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، ومنحها ذلك الموقع القدرة الكبيرة على ممارسة التجارة وأن تحتل منذ العصور القديمة أهمية كبيرة في ذلك المجال, وزاد من أهمية فلسطين حفر قناة السويس، مما أدى إلى فتح باب الملاحة في فلسطين باعتبارها ممراً حيوياً يربط بين الشرق والغرب، فضلاً عن امتلاكها عدد من الموانئ الهامة مثل: حيفا ويافا وعكا وغزة[٥٩], وفرضت محدودية الموارد الطبيعية في فلسطين، أثراً في عملية التجارة والترويج لها، إذ كان اعتمادها بشكل كبير على الموارد الزراعية المجهزة للتجارة، وبعض المواد الخام كالصوف والجلود وأمعاء الماشية[٦٠], وأدى زيادة عدد المنتجات الصناعية إلى تأمين منتجات للتسويق والتي وطدت النزعة الاشتراكية الحديثة, وخلال الانتداب البريطاني عملت الحكومة البريطانية على إنشاء غرف تجارية، والتي تمتعت باعتراف ودعم الحكومة لها، وذلك للترويج للتجارة اليهودية في فلسطين[٦١], وتميزت مدينة غزة بمكانتها التجارية، فقد نشطت في تصدير القمح والشعير والموالح والذرة، فضلاً عن بعض الصناعات العربية الحديثة[٦٢].

وقد شملت التجارة في فلسطين نوعين:

أ- **التجارة الداخلية:** ازدهرت التجارة الداخلية في فلسطين منذ بدء الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠م، وبسبب ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين واتساع السوق المحلية وزيادة القدرة الشرائية للسكان، وأدى التمازج بين السكان المحليين والمهاجرين اليهود إلى تطور أساليب التجارة لديهم وتنوع أساليب وطرق عرض منتوجاتهم التجارية، وكانت تُقام أسواق على مدى الأسبوع، ويأتي إليها الناس من جنسيات مختلفة[٦٣], ووُجدت الأسواق الخاصة بالفلاحين، وكانوا يقرضون الفلاح مقابل الحصول على المنتجات، وقد أتى الفلاحون إلى تلك الأسواق يحملون فائض إنتاجهم لعرضه للبيع[٦٤], وخُصصّت أسواق للمنتجات الزراعية، وقد تميزت بها مدن فلسطينية مثل: نابلس ورام الله والقدس ويافا واللد وعكا وغيرها من المدن الفلسطينية, وبرزت ضمن التجارة الداخلية تجارة الحدود، وهي تجارة موسمية كان أصحابها يفتحون محلاتهم في مواسم معينة بالقرب من أماكن تواجد البدو

ويعرضوا عليهم المنتجات وما يحتاجونه من مواد، ويشترون من البدو الفائض من إنتاجهم الحيواني, وظهرت تجارة الضمان، أي يأتي أشخاص ويضمنوا الثمار وهي ما تزال على الأشجار[٦٥], وكان لازدهار التجارة الداخلية في فلسطين أن أدى إلى ازدياد عدد المحلات التجارية، وتضاعف عدد محلات الملابس والمرطبات ومحلات بيع السيارات والدراجات. وعلى الرغم من وفرة الحاصلات الزراعية التي شكلت الغالبية من المواد الداخلة بالتجارة، إلا أنها لم تكن لتسد حاجة السوق المحلية، باستثناء الحمضيات التي كانت تُصدّر للخارج, وبشكل عام كان يتم تصدير الحمضيات، فضلاً عن بعض المنتجات، واستيراد المواد الاستهلاكية التي يحتاجها الشعب الفلسطيني[٦٦].

ومن الطبيعي أن تتأثر التجارة الداخلية بظروف الحرب العسكرية، وإن كان سلباً أو إيجاباً، فأدى وجود الحشود العسكرية إلى ازدياد دخل أصحاب المحلات التجارية والتي عملت بنظام التجزئة، وازداد أيضاً دخل أصحاب الفنادق والمقاهي، وأدى تهافت الناس أثناء الحرب، وبسبب حالة الذعر والقلق بين الناس إلى تهافت الناس إلى الأسواق وشرائهم السلع الضرورية فكثر شراء
المواد الاستهلاكية والخضار والفواكه وارتفعت الأسعار[٦٧].

وفرضت حالة الذعر بين المواطنين إلى تضخم السوق السوداء والتي أقبل عليها المستهلكين، وحقق التجار أرباحاً طائلة، وأدى ذلك إلى ازدياد دخل أصحاب المحلات، وازداد أعداد العاملين العرب في التجارة الداخلية، إذ بلغ عددهم ١٠%, وعملت الحكومة البريطانية على السيطرة على الأسواق لتمنع استغلال التجار، وللسيطرة على العملة الأجنبية، ومراقبة الأسعار، وحتى لا يتضرر اليهود والجاليات الأجنبية، إذ تم تشكيل دائرة لمراقبة المؤن، وتوزيع المنتجات على التجار[٦٨], وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، تمتعت التجارة الداخلية بازدهار وانتعاش كبير، بسبب حاجة القوات المسلحة إلى المحلات التجارية, وساعد وجود جنود ذوي رواتب عالية إلى إغراق البلاد بالعملات[٦٩].

ب- **التجارة الخارجية:** تأثرت التجارة الخارجية في فلسطين بظروف الحرب العالمية الثانية التي فرضت صعوبةً في الحصول على المواد من الأسواق البريطانية، وذلك بسبب تعطّل وسائل النقل, ومن الأمثلة على الضرر الذي لحق بالتجارة الخارجية هو توقف التجارة الخارجية مع سوريا والتي عُدّت عدواً لبريطانيا، وتوقفت التجارة الفلسطينية عبر البحر المتوسط[٧٠]. ومما زاد الأمر سوءاً هبوط تجارة الحمضيات والتي عُدّت الدعامة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك ما أدى إلى رفع أسعار الحمضيات, وقد حاول مجلس تنظيم الحمضيات تدارك ذلك الوضع، وذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة على السلع والمواد الاستهلاكية المحلية، واتجه نحو تصدير الحمضيات إلى مصر، والتي تشهد وجود القوات البريطانية ووفرة الطرق والسكك الحديدية, وقد كان ذلك الحل جزئي لأنه لم يحل المشكلة، إنما ساهم قليلاً في تصدير كميات من الحمضيات إلى مصر، في حين بقيت تجارة الحمضيات في وضع لا يُقارن بمرحلة الازدهار التي عاشتها قبل نشوب الحرب العالمية الثانية, ومن ثمّ قامت الحكومة بتشكيل نقابات للتجار المستوردين، وإنشاء شركات للنهوض بعملية

الاستيراد، والتغيير الحاصل كان امتلاء الأسواق العربية بالمنتجات الفلسطينية، وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وإغلاق الأسواق العالمية في وجه الدول العربية(٧١).

ولعلّ قرب الأردن من فلسطين أن ساهم في جعلها الدولة الأولى في الاستيراد من فلسطين، إذ بلغ استيراد الأردن من فلسطين عام ١٩٣٨م، ما يقارب ٩٤% من الصادرات. وبلغت صادرات فلسطين من الأردن حوالي ٩٩%، وذلك ما أثبت عمق العلاقات التجارية بين البلدين في ذلك الوقت. أما خلال عام ١٩٤٠م، فقد قام العرب في فلسطين باستيراد الأقمشة القطنية من بريطانيا، إلا أن اليهود استولوا على نسبة كبيرة منها، وذلك عن طريق دائرة الصناعات الخفيفة اليهودية التي استحوذت عليها، ولم تعط العرب إلا نسبة ٢٠% فقط من تلك الأقمشة، وتظهر تلك المرحلة دعم بريطانيا الكامل لليهود، إذ منحت بريطانيا اليهود رخصاً لاستيراد السيارات من بريطانيا، في حين لم تسمح للعرب بأن يستوردوا القمح من البلاد العربية المجاورة(٧٢), أما الميزان التجاري في فلسطين طوال سنوات الحرب العالمية الثانية بين ١٩٣٩-١٩٤٥م، فقد عانى الميزان التجاري من زيادة في قيمة الواردات عن قيمة الصادرات، وقد ساهمت رؤوس أموال السياح من البلاد من جهة، والتبرعات من الصهاينة من جهة ثانية، فضلاً عن القروض الحكومية من جهة ثالثة، في تحسين بسيط للميزان التجاري(٧٣), واضطرّ الفلسطينيون إلى استيراد حاجات ومواد أساسية مثل الأرز والمواشي والبن، وعانوا من زيادة في أسعار تلك المواد، وذلك لأنها تدخل ضمن قائمة المستوردات، في حين انخفضت قيمة الأخشاب والزبدة والسكر والبطاطا والوقود والملابس من قائمة الاستيراد(٧٤).

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية في فلسطين بين عامي ١٩٣٩ -١٩٤٥م

١- السكان:

أ- **التوزع الديمغرافي للفلسطينيين بعد إصدار وعد بلفور:** اتصف الصراع الفلسطيني الصهيوني بأنه صراع على الأرض والسكان، والصهيونية لكونها حركة عنصرية استيطانية فقد سعت للاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي، ومن ثم جلب أعداد كبيرة من الصهاينة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية(٧٥), وتلخص مدى نجاح الصهاينة بتحقيق هدفهم بالاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، ومن ثم جذب اليهود ونجاحها في استيعابهم في تلك الأراضي, ونظراً لسياسية الصهيونية الاستيطانية، واستيلائها على أراضي فلسطين، فقد بدأ الصراع الفلسطيني الصهيوني يأخذ شكل الصراع الديموغرافي والجغرافي وتمثل ذلك في سياسة الصهاينة وقيامهم بحملات وهجمات على القرى الفلسطينية، وتهجير السكان قسراً من بيوتهم وأراضيهم(٧٦).

وتعدُّ الدراسات والأبحاث التي تناولت التطورات الديموغرافية للسكان الفلسطينيين، من أهم الدراسات، لأنها ارتبطت بالواقع السياسي الذي عانى منه الشعب الفلسطيني في حملات الإبادة والتهجير الذي تعرّض له الفلسطينيون من الصهاينة, فقد وضعت الصهيونية هدفاً مهماً وهو خلق مجتمع يهودي قسري،

وفرض ذلك تطورات ديموغرافية شهدها الشعب الفلسطيني، وكان لعامل الهجرة اليهودية إلى فلسطين العامل الأكبر في تلك التطورات[٧٧].

ولا بد لنا من التمييز بين الاستيطان اليهودي وحركة الاستعمار البريطاني الصهيوني، والتي مكّنت اليهود من الهجرة إلى فلسطين وإقامة المستوطنات فيها, وتشير المصادر إلى قيام علاقات حسنة بين العرب الفلسطينيين واليهود، والذي أدى إلى قيام العلاقات الحسنة هو عدم وجود فكرة للاستيطان اليهودي في ذلك الوقت, ويعود التغلغل اليهودي في فلسطين إلى مدة الامتيازات الأجنبية، والتي ساعدت اليهود على شراء الأراضي والتي بدأت عام ١٨٥٥م، على يد السير موشي مونتغوري Montgouri في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م)[٧٨].

وتأثير الأزمات الاقتصادية في أوروبا على هجرة كثير من اليهود إلى فلسطين، للميزان الديمغرافي لصالح اليهود، وأدت الهجرة إلى تغييرات ديموغرافية, وفي أواخر الحكم العثماني سعت المنظمات الصهيونية المنبثقة عن الحركة الصهيونية، مثل شركة تطوير الأراضي والصندوق القومي اليهودي، إذ عملا جاهدة عبر هجرات مكثفة إلى فلسطين, أما عن عدد اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين عند زيارته لها، في العام ١٩٣٩م قُدّر بحوالي (٦) آلاف نسمة معظمهم من الأصل الإسباني، مقابل ما يقارب (٣٠٠) ألف عربي، أي قُدرّت نسبة اليهود ٢% من مجموع سكان فلسطين, أما بالنسبة لسكان فلسطين إبان مدة الحكم العثماني لها، فإن المعلومات الإحصائية عن أعداد السكان في تلك المدة قليلة ونادرة نظراً لاهتمام السلطان العثماني بالإحصاءات كانت لعمليات التجنيد فقط, وفي حال تم وجود إحصاءات فإنها لم تقم بنشرها, وكانت مدة الانتداب البريطاني ذهبية للحركة الصهيونية، لتحقيق شعاراتها الاستراتيجية في فلسطين, فبعد صدور وعد بلفور، وُضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، من عام ١٩١٨-١٩٤٥م، ولم تبخل بريطانيا في تقديم جميع التسهيلات للصهاينة وتوفير الظروف الميسرة لتحقيق الحلم اليهودي في فلسطين, وقد بلغ عدد الفلسطينيين نسبة ٨٨,٨% من إجمالي سكان فلسطين، إذ لم تصل نسبة اليهود إلا ١١,٢% من إجمالي السكان, وظلت نسبة الفلسطينيين في تناقص مستمر حتى وصلت نسبتهم من إجمالي السكان حوالي ٦٩,٨%، بعد إعلان الاغتصاب الصهيوني, وارتفعت نسبة اليهود حوالي ٣٠,٢%، من إجمالي السكان، وترجع الزيادة الكبيرة في نسبة اليهود إلى موجات الهجرة التي تركزت في السنوات التي سبق إعلان دولة اليهود على أرض فلسطين[٧٩] .

وبعد صدور وعد بلفور بدأ تدفق اليهود بأعداد كبيرة إلى فلسطين، ومن ثم بلغ عددهم (٦٥,٥) ألفاً من اليهود منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، ثم تضاعف إلى (٨٠) ألف، وبذلك ارتفعت نسبة اليهود من ٨% عام ١٩١٩م، إلى ٣١% عام ١٩٤٥م, قُدّر عدد سكان فلسطين في بداية القرن العشرين أثناء حكم العثمانيين لفلسطين ما يقارب ٦٨٩,٢٧٥ نسمة ومنهم ٨% من اليهود، وبعد أن خضعت فلسطين للانتداب البريطاني أصبح عدد سكان فلسطين (٦٧٣,٠٠٠) منهم (٥٢١,٠٠٠) من المسلمين، و(٦٧,٠٠٠) من اليهود، و(٧٨,٠٠٠) من المسيحيين، و(٧٠٠٠) من المذاهب الأخرى[٨٠].

٢ – التعليم

خضع التعليم في فلسطين إلى قيود متشددة، ومنذ عام ١٩٢٠م، وإعلان بريطانيا الانتداب على فلسطين، أدركت بريطانيا أن تحكّمها بالتعليم كفيل بالسيطرة على الفلسطينيين، وإعاقة العملية التربوية في فلسطين ومنع تقدمها وتطورها، وطمس معالم الحضارة التاريخية العربية في فلسطين، في الوقت الذي شددت فيه بريطانيا على التعليم في فلسطين[٨١]، فإنها أطلقت العنان لليهود ولمؤسساتهم التعليمية واثبت ذلك تلاقي المصالح الاستعمارية البريطانية والصهيونية[٨٢].

وشهد النظام التعليمي في فلسطين تطوراً خلال عهد الانتداب، لكنه كان تطوراً كميّاً فقط، وانحصر بازدياد عدد التلاميذ، ومارست الإدارة البريطانية مراقبة على مؤسسات التعليم الفلسطيني لتحقيق فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وعملت بريطانيا على اختراق المؤسسات التعليمية في فلسطين، وقد أوجدت ما يُعرف بإدارة المعارف، وخشي مديرو تلك المؤسسات من بريطانيا واستشاروها في جميع الأمور، دون أي مشاركة من جانب المختصين أو ذوي الشأن من أهل البلد، وتدخلت بريطانيا في إعداد المناهج وفرضها على المدارس، وجاءت تلك المناهج بعيدة كل البعد عن متطلبات المواطن الفلسطيني وقيمه ومطالبه[٨٣], وبقيت إدارة المعارف تهيمن على المدارس العربية وتفرض قيودها عليها، في حين منحت اليهود الحرية المطلقة في المدارس العربية حتى أصبح التعليم في فلسطين غير وطني[٨٤], قد كانت مساعدات بريطانيا للمدارس اليهودية كبيرة، وتفوق بالطبع مساعداتها للمدارس العربية، على الرغم من أن العرب الفلسطينيين كانوا يُشكّلون أكثر من ثلثي سكان فلسطين[٨٥].

وجاء الدعم البريطاني الأكبر لليهود باعتراف بريطانيا بالمدارس اليهودية كمدارس رسمية في البلاد.

كان هناك نظامين للتعليم في فلسطين خلال عهد الانتداب، نظام عربي تابع لبريطانيا وواقع تحت شروطها المتشددة، ونظام يهودي يتبع للجنة القومية اليهودية التابعة للوكالة اليهودية, وقد أدار مدير إدارة المعارف ومساعد مختص بشؤون المدارس وهو مسؤول عن المناهج والكتب المدرسية، وكان يمارس الإدارة نائب بريطانيا ويساعدهُ خمسة مساعدين[٨٦].

- مساعد للشؤون الإدارية اختص بتعيين المعلمين وفصلهم وترقيتهم والبحث في مسائل الميزانية.
- مساعد للتعليم الفني تولى المدارس الصناعية وجميع أنواع التعليم الذي سبق التعليم المهني في المدارس الأولية.
- مساعد لشؤون مدارس البنات، وقد عُينت تلك المساعدة ، وعُيّن لها مفتشات مدارس البنات.

وكان هؤلاء المساعدون مسؤولون عن تعيين مفتشي المعارف في المناطق، وقُسمت تلك المناطق التعليمية إلى أربعة مناطق:

- منطقة القدس وتشمل لواء القدس وفيها مركز رئاسة التعليم في المنطقة.
- منطقة الجنوب وتشمل جنوب فلسطين وقضاء اللد.
- منطقة السامرة وتشمل لواء السامرة ومركز رئاسة التعليم لمنطقة نابلس.

- منطقة الجليل وتشمل أقضية الجليل وحيفا ورئاسة التعليم لتلك المنطقة في حيفا.

وكان لكل مفتش لوائي اثنان من مساعدي المفتشين ومساعد مفتش رياض الأطفال ومدير التعليم لشؤون المدارس والإدارة وخضع جميع هؤلاء مباشرةً لمدير التعليم البريطاني(٨٧), وفي عام ١٩٣٢م تمّ إنشاء المجالس المحلية وفقاً لقانون المعارف، وأكثر جهودها في إنشاء المباني المدرسية وصيانتها وتعيين المعلمين في مدارسها.

وتميزت إدارة التعليم في فلسطين بضعف إمكانياتها من حيث عدد المقاعد في المدارس العربية وضعفها في أداء الخدمات التعليمية على الرغم من أنّ الشعب الفلسطيني كان ملزماً بأداء الضرائب ولا يأخذ إلا الخدمات القليلة, ولم يتم تعيين المعلمين العرب إلا بنسبة النصف في تلك المدارس ولم تلبث أن ازدادت احتجاجات الشعب الفلسطيني ضد ضعف ميزانية التعليم في فلسطين مقارنةً بالدول العربية الأخرى, وانتفض الشعب الفلسطيني ضد حجم النفقات للتعليم العربي، ومن تلك المدة بدأ الشعب الفلسطيني بمبادرات فردية وجمع الأموال اللازمة للنهوض بحركة التعليم, وبدأ الأهالي ببناء المدارس الوطنية في المدن وبرز دور الأوقاف الإسلامية والجمعيات الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى، والذي كان يقدم الإعانات المالية للمدارس الأهلية الفلسطينية(٨٨).

أدّت الجمعيات الأرثوذكسية دوراً فعالاً في ذلك المجال، إذ افتتحت مدرسة ثانوية في يافا، وأرسل الأهالي أولادهم إلى مدارس الإرساليات في دمشق وبيروت على نفقاتهم الخاصة، ولم تنحصر مبادرات الأهالي في المدن بل تعدتها إلى القرى(٨٩).

أما عن نظام التعليم في فلسطين فقد تألف التعليم من عدة مراحل، وكانت المرحلة الأولى رياض الأطفال ومدتها عام واحد وحصراً للبنات، ثم يأتي التعليم الابتدائي الذي كان مدته سبع سنوات في المدن وأربع سنوات في القرى، وكانت اللغة الإنكليزية تُدرس اعتباراً من الصف الرابع في المدن، ولم يكن للتلاميذ امتحان في المرحلة الابتدائية، بل كان الطالب ينتقل إلى التعليم الثانوي إذ يُنتقى الطلاب النخبة(٩٠).

أما مواد التعليم الابتدائي فكانت موضوعات ومواد تقليدية على عكس التعليم اليهودي(٩١), أما التعليم الثانوي فكانت مدته أربع سنوات، وكان عدد المدارس الثانوية في فلسطين ثلاث مدارس بين عامي ١٩٤٠- ١٩٤٥م، ووُجد ثلاث مدارس للبنات في القدس ويافا ونابلس, ولم يكن التعليم الثانوي العربي مكتملاً إلا في مدرستين عربيتين هما المدرسة العامرية في يافا، والمدرسة الرشيدية في القدس، في حين كان لليهود ٢٨ مدرسة(٩٢), وتعددت أنواع المدارس في فلسطين ولعلّ أهمها:

أ- **مدرسة الأصدقاء:** تأسست مدرسة في فلسطين عُرفت باسم (مدرسة الأصدقاء)، وتمّ إنشاؤها على النمط الأمريكي، وهدفت تلك المدرسة إلى خلق بيئة حرّة للتلاميذ، بعيداً عن قيود المدارس العادية, وتمّ تدريس اللغة العربية في تلك المدرسة، أما بقية المواد فتمّ تدريسها باللغة الإنكليزية, وتبدأ الدراسة في تلك المدرسة بالمرحلة الابتدائية وتنتهي في المرحلة الثانوية، ضمن تنظيم مدرسة الأصدقاء،

وبعد انتهاء الطلاب من الدراسة في تلك المدرسة، كانوا ينتقلون للدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت[٩٣].

ب- **كلية تراسانتا:** أُديرت تلك المدرسة من قبل الفرنسيسكان، واشتملت على روضة للأطفال، ومرحلة ابتدائية مدتها سبع سنوات، ثمّ مرحلة ثانوية مدتها أربع سنوات, وكانت تُدرّس المواد باللغات الفرنسية والإنجليزية والعبرية، وتعدد طلابها بين نصارى ويهود ومسلمين[٩٤].

ت- **المدارس الأجنبية:** حافظ الفلسطينيون على المدارس الأجنبية، والتي أسستها بلدان أوروبية مثل: فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والسويد والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا, وقد شهدت أواخر العشرينات وجود (١٠١) مدرسة أجنبية، منها (٣٨) مدرسة فرنسية، و(٢١) مدرسة ألمانية، و(٢٠) مدرسة إنجليزية و(١٣) مدرسة إيطالية و(٩) مدارس أميركية, وكانت المدارس الأكثر انتشاراً المدارس الفرنسية، والأكثر عدداً أيضاً, وقد ظلّت تلك المدارس الأجنبية التي تمّ تأسيسها منذ العهد العثماني تمارس نشاطها في فلسطين خلال سنوات الانتداب[٩٥].

ث- **المدارس الإسلامية:** ظهرت المدارس الإسلامية في فلسطين، وتعددت مثل مدرسة كلية النجاح في نابلس، وروضة المعارف في القدس، وقد هدفت تلك المدارس إلى تعليم الناشئة على حب الوطن، وخلق جيل من الناشئة الواعي سياسياً وقومياً ووطنياً، وبث الروح الوطنية والأماني القومية لديه، وقد وُجدت مدارس نصرانية أيضاً ساهمت في بث الروح الوطنية والقومية[٩٦].

اشتمل منهاج المدارس الإسلامية على منهاج ديني، وشددّ على القومية وعدَّها جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي, وتجدر الإشارة هنا أنّ حكومة الانتداب البريطاني عملت على توسيع الفجوة بين أهل الريف والمدن في فلسطين، حيث أجبرت سكان الأرياف على إنشاء مدارسهم الخاصة في الأرياف، واختلاف منهاجهم عن منهاج المدارس في المدن[٩٧], وقد عانى أهل الريف من النظام التعليمي الذي فُرض عليهم في فلسطين، من قبل حكومة الانتداب، وبناءً على ذلك فقد اضطرّ عدد كبير من أهل الريف على التوقف عن الدراسة ومزاولة الحرف التقليدية بسبب عجز المدارس في الأرياف الفلسطينية عن متابعة تعليمهم، ورفضهم من قبل المدارس في المدن، وحُرموا من التعليم الرسمي[٩٨].

٣- الصحة

يشغل قطاع الصحة أهمية كبيرة ضمن نظام الدولة، ومن أهم أولوياته تقديم الرعاية العلاجية والوقائية لمعالجة المرضى ومكافحة الأمراض، وتأمين البيئة الصحية للسكان، لتستمر الدولة بتقدمها وتطورها.

وتمّ إيجاد دائرة خلال مدة الانتداب البريطاني عُرفت بدائرة الصحة العامة، والتي اهتمت بالجانب الصحي للصهاينة في فلسطين، واستفاد منها أعداد كبيرة من الصهاينة في فلسطين, أما بالنسبة للعرب

والاهتمام بوضعهم الصحي، فإن أعداد قليلة منهم استفادت من خدمات الدائرة الصحية العامة البريطانية، ولم يتجاوز أعداد المستفيدين (١٨٨) شخصاً فقط بين فلسطينيين يهود ومسيحيين[٩٩], ومما لا شك فيه أنّ الخدمات الطبية كانت لصالح الصهاينة، إذ كانت لهم حصة الأسد [١٠٠].

الخاتمة

تأثرت الزراعة في فلسطين بالحرب العالمية الثانية فمنها تأثر بالحرب وقل إنتاج وعلى سبيل المثال الزراعة، إذ عدد من المنتجات المصدرة إلى الخارج انخفض تصديرها بقطاع طرق المواصلات العالمية وبالتالي قل إنتاجها كالحمضيات والزيتون وعدد من المنتجات الزراعية زاد الطلب عليها مثل: الحبوب والخضار، وعدد من الفواكه، وامتهن أغلب عرب فلسطين الزراعة ويمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في فلسطين، وارتفع إنتاج المزارع الفلسطينية عام ١٩٤٤-١٩٤٥ إلى (٥٦%) عما كانت عليه عام ١٩٣٦، فان صافي أرباح عام ١٩٤٥ وصل إلى (ثلاثة ملايين)، ولكن الضراب حالة من دون التغير، ودون أحداث تراكم رأسمالي في الريف، وكذلك الاستيطان الذي قلل من الأراضي الصالحة للزراعة وانتشار المستوطنات اليهودية فيها، وزاد الأمور سوءاً .

أما الصناعة فهناك صناعات انتعشت نتيجة الحاجة لها وأخرى قل إنتاجها، وسجلت خسائر كبيرة، ومع ذلك استمرت الصناعات الخفيفة المخصصة للاستهلاك المحلي، وسد الاكتفاء الذاتي، وأما التجارة التي تركزت في المدن ولاسيما مدينة القدس التي اشتهر أهلها بالتجارة مع عدد من الدول المجاورة، وسكان بعض المدن الساحلية، الذين لم يعملوا بالزراعة والتجارة الداخلية وتسعت نتيجة الحراك الاقتصادي العام في فلسطين، وظهرت تكتلات لفئة التجارة كل حسب تخصصهم.

الهوامش

(١) إسماعيل ناصر الصمادي، التأريخ التوراتي... والتاريخ– التأريخ التوراتي المزيف بين إسرائيل الكنعانية وإسرائيل العبرية وإسرائيل الصهيونية– حفرية نصية تاريخية أركولوجية في الماضي المتخيل الافتراضي لليهود، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠١٥م، ص٢٠.

(٢) خليل أبو رجيلي، الزراعة العربية في فلسطين قبل دولة إسرائيل، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ١٩٧٢م، ص١٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٨١.

(٥) محمد عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي ١٩٢٠– ١٩٤٨م– بحث إحصائي، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٨٣م، ص٦٨.

(٦) عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين بين الحربين العالميتين، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٧٨.

(٧) *إسماعيل أحمد ياغي، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٩٠م، ص٦٥.*

(٨) محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي، دار الجليل، يافا، ١٩٨٠م، ص١١٥.

(٩) محمد عبد الروؤف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ نشأتها وحتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢– ١٩٤٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص٤٧.

(١٠) خليل أبو رجيلي، المصدر السابق، ص٣٠.

(١١) محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص٩٣.

(١٢) محمد سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، مركز دراسات الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٨٦م، ص٤٠–٤١.

(١٣) محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص٦٣– ٦٤.

(١٤) ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس درافيوا، دار الجليل، عمان، ١٩٩٧م، ص١٠٦–١٠٧.

(١٥) خليل أبو رجيلي، المصدر السابق، ص١٦–١٧؛ ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص١٠٨.

(١٦) محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٦–١٧.

(١٧) خليل أبو رجيلي، المصدر السابق، ص١٩–٢٠.

(١٨) محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٦٠.

(١٩) محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص٧٧– ص٧٩–٨٠.

(٢٠) خليل أبو رجيلي، المصدر السابق، ص١٦–٢٧.

(٢١) ماهر الشريف، مقدمة تاريخ فلسطين الاقتصادي–الاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٥، ص١١٧.

(٢٢) محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص٧٤–٨٠.

(٢٣) إبراهيم سالم الزاملي، فلسطين في التقارير البريطانية ١٩١٩– ١٩٤٧م، دار ابن رشد، غزة، ٢٠١٦م، ص١٢٠.

(٢٤) محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٨٨.

[٢٥] ماهر الشريف، المصدر السابق، ص٧٥.

[٢٦] ياسين السيد، الاستعمار البريطاني والصهيوني في فلسطين ١٨٨٢-١٩٤٨م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، د.ط، ج١، ص٣٩.

[٢٧] إبراهيم رضوان الجندي، أوضاع التجارة في فلسطين، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٠م، ص١٤٠.

[٢٨] جريس صبري، تاريخ الصهيونية ١٩١٨- ١٩٣٩م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٦م، ج٢، ص٣٤.

[٢٩] محمد عرابي نخلة، تطور المجتمع في فلسطين ١٩٢٠- ١٩٤٨م، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م، ص٥٩.

[٣٠] محمد أحمد سليم محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية-السياسية الاقتصادية- الاجتماعية ١٩٣٩- ١٩٥١م، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٢م، ص١١٥.

[٣١] المصدر نفسه، ص١١٦.

[٣٢] المصدر نفسه، ص١١٦-١١٧.

[٣٣] محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص٦٠.

[٣٤] محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٥١.

[٣٥] إبراهيم رضوان الجندي، الصناعة في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان، ١٩٧٦م، ص١٢٧.

[٣٦] أشرف صالح محمد سيد، أمام الشافعي محمد حمودي، دراسات حضارية في التاريخ الإسلامي الصناعة- الطب- الحياة العلمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١م، ص١٦٧.

[٣٧] شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، ت: ٣٨٠هـ/٩٩٠م، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٦٤.

[٣٨] محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص١٠٥.

[٣٩] محسن عيسى الخليل، فلسطين الأم وابنها البار عبد القادر الحسيني، دار الجليل، يافا، ١٩٨٦م، ص٩٦.

[٤٠] محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٨٨؛
puplic record office , London, co 814/16/, annual report, commerce and industry, 1941, p 98.

[٤١] فائق طهبوب، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠- ١٩٤٨م، دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٢م، ص١٦٦.

[٤٢] ماهر الشريف، المصدر السابق، ص٥٥؛ محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص٣٧.

[٤٣] إبراهيم رضوان الجندي، الصناعة في فلسطين، ص٧٩.

[٤٤] محمد علي الطاهر، ظلام السجن مذكرات ومفكرات سجين هارب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥١م، ص١٩٩.

[٤٥] سحاب فكتور، التقاليد والمعتقدات والحرف الشعبية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨م، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٣م، ص٢١٦.

[٤٦] محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص٩٨.

[٤٧] محمد يونس الحسيني، المصدر السابق، ص٦٠.

[٤٨] محمد أحمد سليم محافظة، المصدر السابق، ص٨٦.

[٤٩] إبراهيم رضوان الجندي، المصدر السابق، ص٨٧.

[50] Puplic percord office , p 113.

(٥١) إبراهيم رضوان الجندي، الصناعة في فلسطين، ص٩٧.

(٥٢) محمد أحمد سليم محافظة، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥٣) محمد عنان العامري، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٥٤) محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١٢١.

(55) statistical, abstract of palestain,1944-1945, government printer department of statistics 8edition, Jerusalem., pp 95.

(٥٦) إبراهيم رضوان الجندي، المصدر السابق، ص٧٨؛ محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص١١٥.

(٥٧) إبراهيم رضوان الجندي، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٧٨.

(٥٩) فؤاد بسيسو، الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني من ١٩٢٠–١٩٤٨، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠م، ج١، ص٦٨٢.

(٦٠) محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(٦١) محمد سليم عبد الرؤوف، التجارة في فلسطين، ص١٣٣.

(٦٢) نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، دار منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩م، ص١٦٧.

(٦٣) محمد يونس الحسيني، المصدر السابق، ص٩٠.

(٦٤) إبراهيم رضوان الجندي، الصناعة في فلسطين، ص١٤٦.

(٦٥) محمد سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٨٣.

(٦٦) نبيل أيوب بدران، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٦٧) محمد يونس الحسيني، المصدر السابق، ص٩٥.

(٦٨) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٦٩) محمد أحمد سليم محافظة، المصدر السابق، ص٨٨.

(٧٠) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص١١٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٧٢) محمد علي الطاهر، المصدر السابق، ص٥٠– ٥٥.

(٧٣) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص٩٩– ١٠١.

(٧٤) محمد يونس الحسيني، المصدر السابق، ص٩٦– ١٠٦.

(٧٥) ليلى قليبو، العرض الثاني لوضع التعليم في فلسطين، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول، دار الجليل، يافا، ١٩٩٨م، ص٦٢.

(٧٦) محمد صامد، الاقتصاد الفلسطيني، مركز الدراسات العربية، عمان، ١٩٩٠م، العدد: ١٢٠، ص١٠٣.

(٧٧) ليلى قليبو، المصدر السابق، ص٧٨.

(٧٨) ماجد الحاج، تعليم الفلسطينيين في إسرائيل بين الضغط وثقافة الصمت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٠٨.

(٧٩) مجموعة من الباحثين الفلسطينيين في الوطن العربي الواقع والآفاق، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨م، ص٥٠.

(٨٠) بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠-١٩٩٠ جذورها ودوافعها ومراحلها وانعكاساتها، البشير للنشر، عمان، ص١٦٢.

(٨١) سمير سمعان، المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، دار البيرق، عمان، ١٩٧٨م، ص٢٤.

(٨٢) ماجد الحاج، المصدر السابق، ص٨٩.

(٨٣) نبيل أيوب بدران، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٨٤) عبد القادر يوسف، مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، مركز مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، د.ت، ص٨٦.

(٨٥) ليلى قليبو، المصدر السابق، ص١٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ص١١.

(٨٧) سمير سمعان، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(٨٨) عبد القادر يوسف، المصدر السابق، ص١١١.

(٨٩) نبيل أيوب بدران، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٩٠) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٩١) نبيل أيوب بدران، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٩٢) رودريك ماثيوز، التعليم في الشرق الأوسط العربي، دار المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩م، ص٢٨.

(٩٣) عبد القادر يوسف، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

(٩٤) رودريك ماثيو، المصدر السابق، ص٣٠٦.

(٩٥) ماجد الحاج، المصدر السابق، ص٨٥.

(٩٦) المصدر نفسه، ص٨٨-٨٩.

(٩٧) ليلى قليبو، المصدر السابق، ص٦٠.

(٩٨) ماجد الحاج، المصدر السابق، ص٩٢.

(٩٩) إبراهيم رضوان الجندي، المصدر السابق، ص٢٢٤-٢٢٥.

(١٠٠) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي ١٨٩٧- ١٩٩٧م، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨م، ص٤٥.

1. puplic record office , London, co 814/16/, annual report, commerce and industry, 1941.
2. statistical, abstract of palestain,1944-1945, government printer department of statistics 8edition, Jerusalem.
٣. إبراهيم رضوان الجندي، الصناعة في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان، ١٩٧٦م.
٤. إبراهيم رضوان الجندي، أوضاع التجارة في فلسطين، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٠م.
٥. إبراهيم سالم الزاملي، فلسطين في التقارير البريطانية ١٩١٩- ١٩٤٧م، دار ابن رشد، غزة، ٢٠١٦م.
٦. إسماعيل أحمد ياغي، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني ، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٩٠م.

٧. إسماعيل ناصر الصمادي، التأريخ التوراتي... والتاريخ- التأريخ التوراتي المزيف بين إسرائيل الكنعانية وإسرائيل العبرية وإسرائيل الصهيونية- حفرية نصية تاريخية أركولوجية في الماضي المتخيل الافتراضي لليهود، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠١٥م.
٨. أشرف صالح محمد سيد، أمام الشافعي محمد حمودي، دراسات حضارية في التاريخ الإسلامي الصناعة- الطب- الحياة العلمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١م.
٩. بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠-١٩٩٠ جذورها ودوافعها ومراحلها وانعكاساتها، البشير للنشر، عمان، ١٩٩٠.
١٠. جريس صبري، تاريخ الصهيونية ١٩١٨- ١٩٣٩م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٦م، ج٢.
١١. خليل أبو رجيلي، الزراعة العربية في فلسطين قبل دولة إسرائيل، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ١٩٧٢م.
١٢. رودريك ماثيوز، التعليم في الشرق الأوسط العربي، دار المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩م.
١٣. سحاب فكتور، التقاليد والمعتقدات والحرف الشعبية في فلسطين قبل عام ١٩٤٨م، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٣م.
١٤. سمير سمعان، المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التسع عشر، دار البيرق، عمان، ١٩٧٨م.
١٥. شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، ت: ٣٨٠هـ/٩٩٠م، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
١٦. عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين بين الحربين العالميتين، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠م.
١٧. عبد القادر يوسف، مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، مركز مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، د.ت.
١٨. فائق طهبوب، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠- ١٩٤٨م، دار كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٢م.
١٩. فؤاد بسيسو، الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني من ١٩٢٠-١٩٤٨، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠م، ج١، ص٦٨٢.
٢٠. ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس درافيوا، دار الجليل، عمان، ١٩٩٧م.
٢١. ليلى قليبو، العرض الثاني لوضع التعليم في فلسطين، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول، دار الجليل، يافا، ١٩٩٨م.
٢٢. ماجد الحاج، تعليم الفلسطينيين في إسرائيل بين الضغط وثقافة الصمت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢٣. ماهر الشريف، مقدمة تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي، ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٥.
٢٤. مجموعة من الباحثين الفلسطينيين في الوطن العربي الواقع والآفاق، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨م.
٢٥. محسن عيسى الخليل، فلسطين الأم وابنها البار عبد القادر الحسيني، دار الجليل، يافا، ١٩٨٦م.
٢٦. محمد أحمد سليم محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية-السياسية الاقتصادية- الاجتماعية ١٩٣٩- ١٩٥١م، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٢م.
٢٧. محمد سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، مركز دراسات الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٨. محمد صامد، الاقتصاد الفلسطيني، مركز الدراسات العربية، العدد: ١٢٠، عمان، ١٩٩٠م،
٢٩. محمد عبد الروؤف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ نشأتها وحتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢– ١٩٤٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٠. محمد عرابي نخلة، تطور المجتمع في فلسطين ١٩٢٠– ١٩٤٨م، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م.
٣١. محمد علي الطاهر، ظلام السجن مذكرات ومفكرات سجين هارب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥١م.
٣٢. محمد عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي ١٩٢٠– ١٩٤٨م– بحث إحصائي، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٨٣م.
٣٣. محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي، دار الجليل، يافا، ١٩٨٠م.
٣٤. نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، دار منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩م.
٣٥. وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي ١٨٩٧– ١٩٩٧م، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٦. ياسين السيد، الاستعمار البريطاني والصهيوني في فلسطين ١٨٨٢–١٩٤٨م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، د.ط، ج١.

المصادر باللغة الإنكليزية

1. puplic record office , London, co 814/16/, annual report, commerce and industry, 1941.
2. statistical, abstract of palestain,1944-1945, government printer department of statistics 8edition, Jerusalem.
3. Ibrahim Radwan al-Jundi, Industry in Palestine during the British Mandate, Dar al-Carmel, Amman, 1976 AD.
4. Ibrahim Radwan Al-Jundi, Conditions of Trade in Palestine, Dar Al-Carmel, Amman, 1980.
5. Ibrahim Salem Al-Zamili, Palestine in British Reports 1919-1947 AD, Ibn Rushd House, Gaza, 2016.
6. Ismail Ahmed Yaghi, Social and Economic Development, Journal of the Islamic University, Medina, 1990 AD.
7. Ismail Nasser Al-Smadi, Biblical History... and History - The False Biblical History between Canaanite Israel, Hebrew Israel and Zionist Israel - An archaeological historical textual excavation in the hypothetical imaginary past of the Jews, Aladdin House, Damascus, 2015.
8. Ashraf Saleh Muhammad Sayed, in front of al-Shafi'i Muhammad Hamoudi, Civilized Studies in Islamic History, Industry - Medicine - Scientific Life, University Education House, Alexandria, 2021 AD.
9. Bassam Muhammad Al-Abadi, Jewish immigration to Palestine from 1880-1990: its roots, motives, stages and repercussions, Al-Bashir Publishing, Amman, 1990.
10. Grace Sabri, History of Zionism 1918-1939 AD, Palestine Liberation Organization Research Center, Nicosia, 1986 AD, vol. 2.
11. Khalil Abu Rjaili, Arab Agriculture in Palestine before the State of Israel, Research Center of the Palestine Liberation Organization, Jerusalem, 1972 AD.
12. Roderick Matthews, Education in the Arab Middle East, Egyptian Press, Cairo, 1949.
13. Sahab Victor, Traditions, Beliefs, and Folk Crafts in Palestine Before 1948 AD, Dar Al Hamra, Beirut, 1993 AD.
14. Samir Semaan, Zionist and colonial plots to ignore the Arabs of Palestine since the nineteenth century, Dar Al-Bairaq, Amman, 1978 AD.

15. Shams Al-Din Abi Abdullah Muhammad bin Ahmed Al-Maqdisi, d.: 380AH/990AD, Best Partitions in Knowledge of Regions, Madbouly Library House, Cairo, 2008AD.
16. Adel Hassan Ghoneim, Social Forces in Palestine between the Two World Wars, Ain Shams University, Cairo, 1980.
17. Abdel Qader Youssef, The Future of Education in the Arab World in the Light of the Palestinian Experience, Middle East Office Center, Cairo, D.T.
18. Faeq Tahboub, The Labor and Trade Union Movement in Palestine 1920-1948 AD, Kazma Publishing House, Kuwait, 1982 AD.
19. Fouad Bseiso, The Arab Economy in Palestine during the British Mandate Era from 1920-1948, The Palestinian Encyclopedia, Beirut, 1990 AD, vol. 1, p. 682.
20. Laila Al-Sabbagh, Palestine in the Memoirs of the Knight Draviwa, Dar Al-Jalil, Amman, 1997.
21. Laila Qalibo, The Second Presentation of the Status of Education in Palestine, The Regional Center for Training Senior Education Officials in Countries, Dar Al-Jalil, Jaffa, 1998 AD.
22. Majed Al-Hajj, Teaching Palestinians in Israel between Pressure and a Culture of Silence, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.
23. Maher Al-Sharif, Introduction to the Economic-Social History of Palestine, 1st Edition, Dar Ibn Khaldun, Beirut, 1985.
24. A group of Palestinian researchers in the Arab world, Institute of Arab Research and Studies, 1978.
25. Mohsen Issa Al-Khalil, Palestine, the mother and her righteous son, Abdul Qader Al-Husseini, Dar Al-Jalil, Jaffa, 1986 AD.
26. Muhammad Ahmad Salim Governorate, Jordanian-Palestinian-political, economic-social relations 1939-1951, Dar Al-Furqan, Amman, 1982.
27. Muhammad Saeed Hamadeh, The Economic System in Palestine, American University Studies Center, Beirut, 1986 AD.
28. Muhammad Samed, The Palestinian Economy, Center for Arab Studies, Issue: 120, Amman, 1990 AD.
29. Muhammad Abdel-Raouf Selim, The Jewish Agency's Activity for Palestine from Its Inception until the Establishment of the State of Israel 1922-1948 CE, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1982 CE.
30. Muhammad Orabi Nakhleh, The Development of Society in Palestine 1920-1948 AD, Dar that Al Salasil, Kuwait, 1983 AD.
31. Mohamed Ali Eltaher, The Darkness of Prison, Memoirs and Notes of an Escaped Prisoner, House of Revival of Arab Books, Cairo, 1951 AD.
32. Muhammad Anan Al-Amiri, Agricultural and Industrial Development 1920-1948-Statistical Research, Salah El-Din Publications, Jerusalem, 1983.
33. Muhammad Yunus Al-Husseini, Social and Economic Development, Dar Al-Jalil, Jaffa, 1980.
34. Nabil Ayoub Badran, Education and Modernization in the Palestinian Arab Society, Palestine Liberation Organization House, Beirut, 1969
35. . 36. Walid Al-Khalidi, Zionism in a Hundred Years of Weeping over the Ruins to Dominating the Arab East, 1897-1997, Dar Al-Nahar Publishing, Beirut, 1998.
36. Yassin Al-Sayed, British and Zionist Colonialism in Palestine 1882-1948 AD, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 1975 AD, Dr. I, Part 1.